مقدمة

يشهد المجتمع اليوم تطورات وتحولات اجتماعية واقتصادية هامة، وفي ظل هذه التغيرات برزت فكرة تنمية الادخار والتشجيع عليه، وهنا تكمن الحكمة في التوفير ، حيث تكون الثقافة المالية والاقتصادية في عدم الاسراف، وبناء قنوات توفير شخصي لمقابلة الظروف الطارئة التي قد يتعرض لها الافراد، وفي هذه الحالة يتم اللجواء الى الاقتراض، كأداة فعالة في المناخ الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم بعض التسهيلات والخدمات التي يقدمها لمختلف المتعاملين خاصة الشركات والمستهلكين الذين يحتاجون الى الأموال من اجل تلبية احتياجاتهم التمويلية ضرورية كانت أم كمالية.

وهذا ما أدى إلى اهتمام الكبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية فالبنك في الأساس هو مؤسسة ربحية استثمارية وليس مؤسسة اكتنازية أو ادخارية فقط، ومن أجل تحقيق أهدافها قامت البنوك بوضع طرق أو منهجية افتراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة من خلال دراسة ملف القرض، وذلك لتجنب أي خطر يمكن وقوعه ، والميزة الاساسية للقرض البنكي هو السرعة في تغطية مصاريف عاجلة لا يمكن مواجهتها غبر الادخار الشخصي، إلا أننا نجد بأن هذه القروض وبالرغم من الاجراءات المتبعة من طرف البنوك لا تخلو من الاخطار التي تمس بالمستهلك بالدرجة الاولى ، وكذلك طالب القرض من جهة ثانية ، ففي هذه الحالة عدم الوفاء يضطر البنك الى الحجز ، على راتبه الشهري أو ممتلكات أخرى تلزمه.

هذا ما أدى الى الاهتمام بوضع تشريع يكفل الحماية لهذا الطرف الضعيف في علاقته التعاقدية مع البنك الذي يمتلك القدرات والإمكانيات التقنية والتقنية مما أضفى عدم التوازن في العلاقة بين المستهلك والبنك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أن القروض الاستهلاكية تعتبر من الادوات التي من شانها النهوض بالاقتصاد الوطني ، والتي أصبحت شيئا ضروريا في حياة المستهلك الذي يلجا اليها لسد احتياجاته المختلفة ، تسليط الضوء على الوسائل والكيفيات التي من شأنها حماية المستهلك سواء قبل ابرام عقد القرض الاستهلاكي او بعد ابرامه ، وذلك من أجل وضع توازن

بين البنك او المؤسسات الإنتاجية والمستهلك في علاقاتهما التعاقدية أي بموجب عقد القرض الاستهلاكي في البنوك، وكذلك عن طريق بيان الحماية التي يجب أن يحظى بها من خلال معاملات القرض البنكي، ونجد أن البنك هو الوحيد الذي يحقق الامان للمدخرين ولهذا يجب ان يوظف موارده بالشكل الذي يحافظ عليها ويضمن سلامتها، وأن يأخذ كل الاحتياطات اللازمة التي تجنبه الأخطار العديدة والمحتملة أي تحقيق عامل الأمان الذي يترتب على سلامة قرارات الائتمان وكفاءة تعبئة الموارد الاستهلاكية.

أسباب اختيار الموضوع:

- انتقال الجزائر من سياسة الاقتصاد المخطط إلى سياسة الاقتصاد الحر.
- نقص الاهتمام بالقرض الاستهلاكي.
- قدرة القرض الاستهلاكي في مساعدة القدرة الاستهلاكية للمواطنين .
- القرض الاستهلاكي قرض جديد في مؤسساتنا المالية .
- كون القروض الاستهلاكية أكثر إقبالا من طرف الأفراد عن غيرها من الأنواع الأخرى
- معرفة كيفية تسيير القروض الاستهلاكية في البنوك الجزائرية ومنظورها القانوني

أهداف الموضوع:

- بيان مدى أهمية القرض الاستهلاكي والهدف من وجوده.
- التطرف إلى أهم الإجراءات المتبعة في منح القروض الاستهلاكية.
- تسليط الضوء على النصوص القانونية التي عالجت هذا النوع من المواضيع فيما يخص القرض الاستهلاكي وكيفية حماية الأطراف في العلاقة العقدية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إعداد هذه الدراسة هي قلة الكتب المتخصصة التي تعالج القروض الاستهلاكية في التشريع الجزائري، وكذلك كثرة التغيرات والتعديلات التي طرأت على المراسيم التنفيذية والقوانين منذ 2009 (المادة 75 من الأمر 01/09 المؤرخ في

2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي) إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى تشعب الموضوع الذي يتطلب التدقيق في كل جزئية يتم تناولها.

كذلك صعوبة الحصول على النماذج التطبيقية المتعلقة العقود والنماذج لي بعض طالب هذا النوع من القروض، نظرا لتحفظ الإدارات والمؤسسات، وكذلك عدم تمكيننا من الأحكام والقرارات التي كانت طرفا في نزاع يتعلق بها.

إشكالية الدراسة:

كيف نظم المشرع الجزائري عقد القرض الاستهلاكي في إطار قواعد القانون المدني وأحكام 114/15 المحدد لشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة تتمحور أساسا حول:

1- ما هو عقد القرض الاستهلاكي ولمن يمنح؟

2- ما هي الإجراءات المتبعة لمنح القرض الاستهلاكي؟

3-ماهي علاقة البنك التجاري مع المشتري والبائع في تمويل القرض الاستهلاكي

- المنهج المتبع في الدراسة:

قمنا بدراسة موضوع النظام القانوني لعقد القرض الاستهلاكي في التشريع الجزائري واتبعنا المنهج الوصفي وذلك تماشيا وطبيعة الموضوع لأنه يجمع بين المعلومات القانونية التي تكون في الموضوع وإخضاعها لدراسة مسترسلة ومنظمة، بالإضافة الى المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية التي سنها المشرع في هذا المجال.

- تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الموضوع إلى:

- **الفصل الأول:** حماية المستهلك عند إبرام عقد القرض الاستهلاكي من خلال ماهية القروض الاستهلاكية وأثناء العروض وعند التراضي على العقد

- **الفصل الثاني:** حماية المستهلك عند تنفيذ عقد القرض الاستهلاكي وكذلك عن طريق مرحلة إبرام العقد وخصوصية وضمانات مع تحديد كذلك تنفيذ العقد والالتزامات المتعلق بأطراف التعاقد.